

الدبلوماسية المائية العراقية بين النهرين: من دبلوماسية المطالب إلى بناء القيمة

د. لؤي علي حسين

مدير قسم العلاقات والشؤون الخارجية/ مكتب وزير الموارد المائية

البريد الإلكتروني: Luay.a.hussien@gmail.com

تعترف

هذه المقالة بأن دبلوماسية المياه العراقية في حوضي نهري دجلة والفرات تواجهها تحديات عديدة، ومن أهمها السياسة المائية التركية، والتغيرات المناخية، إلا أن هذه الدبلوماسية تواجه أهم عائق ذاتي، يتمثل في استمرارها بانتهاج أساليب التفاوض القائمة على المطالبات الكلاسيكية، أي التركيز على الحصص المائية (التخصيص)، وعليه تقترح هذه الورقة التحول نحو استراتيجية للدبلوماسية العراقية أكثر تنمواً تهدف إلى خلق القيمة، التي تعطي مساحة للتفاوض في ظل اختلال توازن القوى بين العراق وتركيا، إذ تربط مفاوضات المياه بخيارات سياسية عملية، لا تشمل فقط التنسيق المؤسسي المحترف، بل بصورة أكثر احتمالية يربطها بقضايا اقتصادية، وأمن إقليمي، والتكيف مع تغير المناخ، فضلاً عن ذلك، فإن المفاوضات العراقية يمكن أن يوظف القواعد القانونية للاتفاقيات الدولية للمياه، والمفاهيم العالمية المتمق عليها، وتكمن القيمة الرئيسة لهذا البحث في محاولة تزويد الدبلوماسية العراقية بمنهجية علمية واضحة لاستيعاب التغيرات الإقليمية، والتغير المناخي، واختلال ميزان القوى مع دول المنبع.

الكلمات المفتاحية: دبلوماسية المياه، نهرا دجلة والفرات، إطار دبلوماسية المياه، مسارات دبلوماسية المياه، بناء القيمة التفاوضية.

Iraqi Water Diplomacy between the Two Rivers: From Demand-Based Diplomacy to Value Building

Dr. Luay Ali Hussein

Head of Relations and Foreign Affairs Department/

Office of the Minister of Water Resources

E-mail: Luay.a.hussien@gmail.com

This article acknowledges that Iraqi water diplomacy in the Tigris and Euphrates river basins counters several challenges, most notably Turkish water policy and climate change. However, this diplomacy faces a significant internal obstacle: its continued reliance on negotiation methods based on classical demands, namely, water quotas (allocation). Therefore, this paper suggests a transition towards a more comprehensive Iraqi diplomatic strategy that aims to create value and provide room for negotiation within the current asymmetric power between Iraq and Turkey. Water negotiations are linked to practical political options that include not only professional institutional coordination but, more likely, also economic issues, regional security, and climate change adaptation. Furthermore, the Iraqi negotiator could leverage the legal framework of international water agreements and

universally agreed-upon concepts. The essential value of the research lies in providing Iraqi water diplomacy with a clear scientific methodology to understand regional changes, climate change, and the imbalance of power with upstream countries.

Keywords: Water diplomacy, Tigris and Euphrates, water diplomacy framework, water diplomacy trajectories, building negotiation value.

القبول

2026/6/8

الإرجاع

2026/5/28

الاستلام

2026/5/12

المقدمة

يعتمد التعاون في مجال المياه العابرة للحدود على إمكانية تحقيق منافع متبادلة، مدعومة بإطار مؤسسي متين تم إنشاؤه بموجب اتفاقيتين دوليتين بشأن المياه العابرة للحدود، (اتفاقية الأمم المتحدة لاستغلال المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية 1997، وحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية 1992)، ومجموعة من الاتفاقيات الإقليمية فضلاً عن عدد من المبادئ التوجيهية والوثائق السياسية مع تأكيد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة على أهمية التعاون في مجال المياه العابرة للحدود.

ولا تقتصر إدارة هذا المورد على دور المهندسين والخبراء التقنيين فحسب، بل تشمل أيضاً صانعي السياسات بمختلف المستويات، فقد ركزت السياسات الخارجية والأمنية بشكل متزايد على مسائل حوكمة البيئة، والموارد الطبيعية في سياق الأهمية المتزايدة للسياسات البيئية العالمية، والنقاش الأمني غير التقليدي، الذي نشأ بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة عند مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية غير التقليدية، وقد أدى هذا التحول إلى زيادة مشاركة صناع القرار السياسي في مسائل المياه العابرة للحدود، وخاصة بعد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ولذلك كان من الضروري تسليط المزيد من الاهتمام على دور السياسيين والدبلوماسيين المسؤولين في العلاقات بين الدول المتشاطئة، وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة الوعي في هذا المجال وظهور مفهوم "دبلوماسية المياه"، الذي اكتسب زخماً سريعاً في الخطابات السياسية وفي البحث الأكاديمي.

ورغم أن مفهوم دبلوماسية المياه أخذ يتزايد في المصادر الإنجليزية، إلا أن المكتبة العربية لا زالت تعاني من شحة المصادر بشأن هذا المفهوم، وتفقر المصادر بشكل خاص إلى دراسة منهجية علمية واضحة للدبلوماسية العراقية، والكثير يعزو هذا القصور إلى أن مفهوم دبلوماسية المياه لا يزال غامضاً، ويُستخدم بطرق مختلفة، أو غياب المؤسسة المختصة بهذا المفهوم، ولملاء هذه الفجوة العلمية في أدبيات دراسات السياسة المائية؛ فإن هذه الورقة ستحاول تحليل الدبلوماسية المائية العراقية بشكل منهجي، مستخدمة أطراً علمية واضحة.

إشكالية البحث

كيف أثرت البنية المؤسسية العراقية وطبيعة الخطاب التفاوضي التقليدي في إضعاف فاعلية الدبلوماسية المائية العراقية تجاه تركيا، وما البديل التفاوضي الأكثر قدرة على بناء قيمة مشتركة في ظل اختلال ميزان القوى للتعامل مع المستجدات الإقليمية والدولية خاصة في ظل التغير المناخي؟

أهمية البحث

1. إعادة صياغة دبلوماسية المياه العراقية من مطلب ذي محصلة صفرية لحصة ثابتة إلى استراتيجية مرنة متعددة الأبعاد تُدمج الاقتصاد، وسيناريوهات المناخ، والأمن البشري.
2. تحويل دبلوماسية المياه العراقية من التفاوض على "حصة" مائية ثابتة إلى التفاوض عبر حزم متكاملة ومتعددة القضايا، فضلاً عن صياغة دوره من متلقٍ سلبي للمياه إلى فاعل استراتيجي قادر على إدارة حالة عدم اليقين الإقليمي، من خلال التخطيط القائم على السيناريوهات، وإعادة هندسة الاقتصاد، وسردية متماسكة ومؤثرة.
3. تحديد مغالطات الحتمية الهيدرولوجية والتقنية والسيادية، وتقديم أدوات ملموسة، كالاتفاقيات المرنة، والحوكمة التكيفية، وحزم التنمية المشتركة، لتحويل المياه من مصدر للمواجهة إلى أساس للتعاون، ليكون العراق شريكاً استثمارياً مؤثراً بدلاً من كونه متلقياً فقط للقرارات السابقة.

فرضية البحث

إن التشطي المؤسسي لإدارة الموارد المائية بين الوزارات القطاعية والمؤسسات العراقية المختلفة يجعل من الصعوبة تبني استراتيجية واضحة للدبلوماسية المائية العراقية، كما أن السمة المميزة للتحرك الدبلوماسي هي مطلبية تقليدية ضيقة، وليست شبكية متكيفة تستجيب لعدم اليقين وتأخذ دور المبادر.

منهجية البحث

لتحليل الدبلوماسية العراقية بشأن نهري دجلة والفرات مع دولة تركيا، فإن هذا الورقة البحثية توظف نظريتين لدبلوماسية المياه، النظرية الأولى، ستسمى اختصاراً إطار دبلوماسية المياه، وتركز على إدارة التعقيد باستخدام التفاوض المرن، وخلق القيمة المشتركة بهدف توسيع مساحة الاتفاقات الممكنة، أما النظرية الثانية -مسار دبلوماسية المياه - فإنها تحلل تطبيق دبلوماسية المياه من خلال تقسيمها على سبعة مسارات، وهي (التعاون الفني، والقانون الدولي، والمفاوضات السياسية، وبناء الثقة، وملفات الربط، والتحالفات الإقليمية، وإدارة الأزمات)، وهنا النظريتان تتكاملان عند توظيفهما في تحليل أحواض الأنهر، التي تمتاز بعدم اليقين (Uncertainty) مثل حوضي نهري دجلة والفرات، ومن دراسة الحالة هذه؛ يمكن أن يضيف للباحثين وصناع السياسات فهم أفضل لأسباب بقاء بعض المياه العابرة للحدود محل نزاع، ولماذا تستقر مياه أخرى بدون اتفاقيات؟، وكيف يمكن للدول أن تعدل نهجها الدبلوماسي بشكل استراتيجي لمواكبة الظروف البيئية والسياسية المتغيرة؟

هيكلية البحث

في المبحث الأول من هذه الورقة البحثية، تُعرّف دبلوماسية المياه حسب المراجعات الأدبية في هذا المجال، وفي المبحث الثاني توظيف مفهومين لدبلوماسية المياه، لغرض تحليل الدبلوماسية المائية العراقية، وهما نظرية إطار دبلوماسية المياه، ونظرية مسارات دبلوماسية المياه، وأما في المبحث الثالث تقترح هذه الورقة صياغة رؤية مستقبلية لتعزيز هذه الدبلوماسية،

وتركز وبشكل عملي على توسيع القيم بدلاً من المطالبات التخصصية، وذلك عبر الأخذ بالمستجدات والمتغيرات، التي تحيط بمسألة المياه، وتنتهي بخاتمة.

المبحث الأول: أهمية وتعريف دبلوماسية المياه

المطلب الأول: أهمية دبلوماسية المياه في تفسير العلاقات المائية العراقية

أصبح مصطلح دبلوماسية المياه كلمة شائعة ووطنانية في أدبيات دراسات المياه العابرة للحدود، وخاصة في الدائرة الأكاديمية، واستخدمه باحثون للإشارة إلى مجموعة واسعة من الأنشطة والعمليات والنتائج، وأحيل المفهوم في بعض الأحيان محل مفاهيم سابقة، مثل "إدارة المياه العابرة للحدود"، أو "التعاون المائي"، وفي حالات أخرى، كان محددًا بالسياق، يُطبق على خلفيات جغرافية وسياسية محددة، (مثل المناطق الهشة والمعرضة للصراعات)، على أمل أن يؤدي تطبيقه إلى التعاون، من دون توضيح إضافي لكيفية تطبيقه عمليًا، فقد ركزت بعض الدراسات مثلاً على حوض نهر الكانج-براهماپوترا في جنوب آسيا، وفي الشرق الأوسط على حوض نهر الأردن، وبالنسبة لجنوب شرق آسيا، تم التركيز على حوض نهر الميكونغ⁽¹⁾.

ويشير مصطلح دبلوماسية المياه إلى نهج نظري ومنهجي شامل متعدد التخصصات، يحلل العلاقات المائية المعقدة، من خلال توظيف أدوات تحليلية متعددة تتراوح من التفسيرات الفنية الوصفية إلى منهجيات تفسيرية متعددة، وتتبع فائدة هذه التقنية في قدرتها التغلب على قيود الأدوات النظرية الفنية الضيقة للمياه (كمورد هندسي أو قانوني)، من خلال إلقاء الضوء على دور القوة، والهوية، والخطاب السياسي الكامن في التفاعلات المائية، ومن أهم مميزات دبلوماسية المياه الأساسية:

1. تحليل الهيمنة المائية: ويستخدم في تفسيره لمفهوم هيمنة دول المنبع على دول

المصب، باستغلال الجيوبولتكس للأول على حساب الثاني، من خلال استخدام المياه لتحقيق أهداف سياسية وأمنية، مما يوجد حالة من الاعتمادية، ويتوسع هذا المفهوم

عند مفكري الهيمنة المائية ليس فقط من خلال توظيف القوة المادية (العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية)، بل أيضًا باستخدام القوة التفاوضية والقوة الفكرية⁽²⁾.

2. تحليل الخطاب السياسي: وما يكمن خلف هذا الخطاب من أهداف وقضايا (مشكلات الحدود، والتجارة، والإثنيات)، وظلال الماضي على مسار مجاري المياه بين المجتمعات المختلفة، وغياب الثقة المتبادلة، والانتقال من تقاسم المياه فنيًا وهندسيًا إلى نظرة أكثر شمولية متعددة التخصصات⁽³⁾.

3. تقديم حلول قابلة للتطبيق: بالاعتماد على الحلول المستندة على المصالح المشتركة، والتي تكون كامنة خلف المواقف الظاهرة، وبوصفها قضية متعددة الأبعاد، تتداخل فيها القضايا السياسية، والبيئية، والأمن، والتعاون الإقليمي، وذلك بتشابكها للأبعاد الفنية، والقانونية، والسياسية في رسم العلاقات ثنائية بين الدول المتشاطئة، وتشكيل التعاون الإقليمي في المستقبل⁽⁴⁾.

وبذلك تكمن قيمة دبلوماسية المياه في تجاوزها لتفسيرها الفني للمشكلات المائية إلى تبني أكثر شمولية في تحليل هذه المشكلات من نظرة اجتماعية، وسياسية، واقتصادية متكاملة، والانتقال إلى إيجاد حلول من معطيات هذه المشكلات لتكون ربحًا للجميع.

المطلب الثاني: تعريف دبلوماسية المياه

لم تتبنَ المراكز الأكاديمية والسياسية مصطلح دبلوماسية المياه إلا منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مع تزايد شعبيته بشكل مستمر، والتي نمت في البداية داخل المراكز الفكرية والسياسية، وخلال السنوات الأخيرة، هيمن المصطلح في الأوساط الأكاديمية، ورغم ذلك فإن دبلوماسية المياه لم يتم تعريفها بشكل كامل في كثير من الأحيان، سواء في الأدبيات السياسية أو الدائرة الأكاديمية⁽⁵⁾ وتقسّم التعاريف أكاديميًا على ثلاثة اتجاهات رئيسة، وإن كانت متداخلة المفاهيم كالآتي:

1. اتجاه الدبلوماسية التقليدية: يشير معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث UNITAR إلى أن دبلوماسية المياه ليست سوى وضع المهارات والكفاءات القياسية للهيئة الدبلوماسية في خدمة التحديات، التي يفرضها انخفاض كميات المياه العذبة للفرد [الكيانات] كوسيلة لمنع الصراعات، أو ردعها وتعزيز التعاون⁽⁶⁾، ويدل هذا التعريف على أن دبلوماسية المياه مجال فرعي من التفاعل الدبلوماسي التقليدي، ويُطبق على المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف بشأن قضايا المياه العابرة للحدود بين الدول، وتركز أغلبها بشكل أساسي على كمية ونوعية المياه⁽⁷⁾، ويرى بعض الباحثين والسياسيين أن العنصر الأساس لدبلوماسية المياه يتجاوز التفاعلات الدبلوماسية الحكومية التقليدية، ليشمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على مختلف المستويات، كجزء لا يتجزأ منها، من أجل الاستقرار والسلام الإقليميين، وبالمعنى نفسه ترى Susanne Schmeier أن دبلوماسية المياه هي "استخدام الأدوات الدبلوماسية لحل الخلافات والصراعات القائمة أو الناشئة حول الموارد المائية المشتركة، بهدف حلها أو التخفيف منها، من أجل التعاون والاستقرار الإقليمي والسلام"⁽⁸⁾، فضلاً عن أن العديد من الأوراق البحثية تعكس نهجاً ضمناً أو صراحة بشأن الاستفادة من دبلوماسية المياه، فمنهم من يركز على الدولة، أو على مستخدمي المياه بشكل أكثر تحديداً، على سبيل المثال، تؤكد منظمة UNESCO-IHP أن دبلوماسية المياه قادرة على "بناء المجتمعات"⁽⁹⁾.
2. دبلوماسية المياه متعددة المسارات: يضيف بعض المؤلفين تعريفاً شاملاً للمفهوم على أنه "التدابير التي يمكن اتخاذها من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لمنع النزاعات (الناشئة)، أو حلها سلمياً، وتسهيل التعاون المتعلق بتوفر المياه أو تخصيصها أو استخدامها"، وغالباً ما يشير التعريف إلى مصطلح "دبلوماسية المياه متعددة المسارات" الذي يدعم السردية التي ترى بأن دبلوماسية المياه تساعد في منع النزاعات وحلها، وغالباً ما يربطونها بالدبلوماسية الوقائية. والجدير بالذكر أن هذه الفكرة تشمل أيضاً النزاعات المتعلقة بالمياه على المستوى الوطني، لذا لا يقتصر المصطلح على الدبلوماسية بين الدول⁽¹⁰⁾،

ويرى الدكتور (خالد أبو زيد) بأنه ليس هناك شيء أكثر فاعلية للوصول إلى توافق في الآراء بشأن اتفاقيات إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، سوى أن تجلس الدول المتشاطئة معًا للتفاوض، وتحقيق حلول على أساس الربح للجميع⁽¹¹⁾، وقریب من هذا المعنى، أشارت Naho Mirumachi بأنها "عملية متعمدة تعالج المياه العابرة للحدود المتنازع عليها، وتسعى إلى تحقيق أرباح تتجاوز تلك الخاصة بالمياه"⁽¹²⁾، وبالنتيجة وبغض النظر عن نتائج المفاوضات المتعلقة بالمياه والتي غالبًا لا يمكن التنبؤ بها، فإن الافتراضات الضمنية لدبلوماسية المياه تدور دائمًا بشأن الحلول الإيجابية، وتحقيق حلول "الربح للجميع"، وباتجاهات أو مسارات متعددة، لا تنحصر بالجانب الحكومي، وكذلك يحدد الاتحاد الأوروبي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة IUCN أهمية إشراك مستخدمي المياه من "مستويات حوكمة متعددة"⁽¹³⁾، وكذلك تشير الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) إلى المستويات المختلفة لإدارة الموارد المائية⁽¹⁴⁾.

3. الدبلوماسية القائمة على القيمة: يرى Magdy Hefny أن دبلوماسية المياه "تستخدم تقنيات دبلوماسية للتفاوض، والوساطة، والتواصل بين الثقافات لتعزيز التنمية المستدامة لموارد المياه، وتحويل المخاطر المحتملة للمطالب المتنافسة، وحتى الصراع على المياه إلى أشكال من التعاون تمتد إلى ما هو أبعد من المياه والاقتصاد"⁽¹⁵⁾، وبذلك فإنها تخدم أهدافًا أوسع تتجاوز معالجة قضايا المياه، وتسهم في التنمية الإقليمية، والاستقرار، والسلام، بل إن بعضهم يذهب إلى حد اعتبار دبلوماسية المياه وسيلةً لتحقيق أهداف أوسع نطاقًا في السياسة الخارجية⁽¹⁶⁾، أما Shafiq Islam فإنه يشير بأن دبلوماسية المياه "تركز على إيجاد حلول جديدة مبنية على أسس علمية وحساسة للقيود المجتمعية لمجموعة واسعة من مشكلات المياه"، ليس فقط بالتركيز على المصالح من دون المواقف، ولكن بخلق وإبداع مدخلات على العملية التفاوضية، وبالشكل الذي يجعل من العملية التفاوضية عملية اجتماعية تبادلية شمولية⁽¹⁷⁾.

وبناءً على كل ما تقدم؛ يمكن أن نعرف دبلوماسية المياه بشكل شامل من أجل استيعاب النطاق الواسع للمفهوم، وبما يخدم بحث هذه الورقة، بأنه "العمليات والممارسات السياسية

المقصودة لمنع النزاعات على الموارد المائية العابرة للحدود وتخفيفها وحلها، وتطوير ترتيبات مشتركة لحوكمة المياه من خلال تطبيق وسائل السياسة الخارجية خارج قطاع المياه، والتي تجري على مسارات ومستويات مختلفة"، ويساعد التعريف على تحليل الممارسة لدبلوماسية من جهة، والهدف التي تسعى لها من جهة أخرى، والذي يمكن أن ينطبق على الوضع المائي العراقي، كما سنتطرق له في المبحث المقبل.

المبحث الثاني: تحليل الدبلوماسية المائية العراقية

إن خصوصية الوضع المتذبذب للعلاقات المائية، وما تتسم به من هشاشة بنيوية، وتقلبات هيكلية بين الدول المتشاطئة، إلى جانب تأثيرات المساق الدولي والإقليمي على هذه الترتيبات العلائقية، تفرض على العراق تبني دبلوماسية مائية واضحة المعالم، تُحدّد أهدافها بشكل منهجي ومنسجم مع المتطلبات الوطنية، وبما يتيح تحقيقها عبر تحليل العملية التفاوضية وممارساتها في إطار العلاقات التفاعلية مع الجانب التركي، لا سيما فيما يتعلق بنهري دجلة والفرات.

وفي هذا السياق، تبرز في أدبيات دبلوماسية المياه نظريات عديدة، والآن تعريفنا المذكور آنفًا، يتقارب مع مفهومين تحليليين رئيسيين: الأول هو المفهوم المُوجّه نحو الهدف، الذي ينطلق من رؤية إيجابية لدبلوماسية المياه بوصفها عملية بناءة تسعى إلى تحقيق المنافع المتبادلة، وتعزيز التعاون، وترسيخ الاستقرار الإقليمي والسلام، وغالبًا ما يستند هذا المفهوم إلى افتراضات ضمنية في كثير من الأحيان، تتعلق بحسن نوايا الأطراف المشاركة، وفي المقابل، يُركّز المفهوم الثاني على التوجّه نحو العملية لغرض تحليل الممارسات والأدوات التي يعتمدها الدبلوماسيون، ومسؤولو المياه، وغيرهم من الفاعلين في إدارة نزاعات المياه، مع تركيز خاص على آليات التفاوض بين الدول المتشاطئة، وهو نهج يُستخدم على نطاق واسع لفهم كيفية اشتغال دبلوماسية المياه عمليًا، وتحديد العوامل التي تُقيّد أو تُيسّر الوصول إلى حلول تعاونية، كما يمكن أن تُمارس هذه الدبلوماسية عبر مسارات ومستويات متعددة (دبلوماسية متعددة المسارات)⁽¹⁸⁾.

وانطلاقًا من هاتين المقاربتين، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل الدبلوماسية المائية العراقية تجاه تركيا فيما يخص نهري دجلة والفرات، وتشخيص الفجوات التفاوضية القائمة، من خلال توظيف إطارين تحليليين حديثين من أدبيات دبلوماسية المياه، مما يفضي إلى تقديم

مجموعة من التوصيات العملية الهادفة إلى تحسين كفاءة الأداء التفاوضي العراقي، وتعزيز قدرته على تحقيق مصالحه المائية الاستراتيجية.

تركز النظرية الأولى -ستسمى اختصاراً إطار دبلوماسية المياه- على إدارة التعقيد، باستخدام التفاوض المرن، وخلق القيمة المشتركة، بهدف توسيع مساحة الاتفاقات الممكنة⁽¹⁹⁾، أما النظرية الثانية -مسار دبلوماسية المياه- فإنها تحلل تطبيق دبلوماسية المياه من خلال تقسيمها على سبعة مسارات وهي: التعاون الفني، والقانون الدولي، والمفاوضات السياسية، وبناء الثقة، وملفات الربط، والتحالفات الإقليمية، وإدارة الأزمات⁽²⁰⁾، ورغم أن النظريتين تختلفان منهجياً، إذ إن إطار دبلوماسية المياه توفر فلسفة لإدارة المياه العابرة للحدود، بينما يقدم مسار دبلوماسية المياه إدارة عملية لتحديد ورصد كيف تمارس دبلوماسية المياه واقعياً في أحواض الأنهار المشتركة، فهما تتكاملان عند توظيفهما في تحليل أحواض الأنهر، التي تمتاز بعدم اليقين (Uncertainty) مثل حوضي نهري دجلة والفرات.

إن العلاقات المائية العراقية التركية تمتاز بالتعقيد بقدر تشابك وتعقيد المنظومتين المائيتين لنهري دجلة والفرات، فضلاً عن كون العلاقات المائية على الأغلب لها ترابطات مع قضايا متعددة أخرى، وتراكمات تاريخية من ظلال الماضي⁽²¹⁾، إذ بدأت المفاوضات التركية العراقية بشأن تقاسم المياه بعد سبعينيات القرن الماضي بعدما كانت المفاوضات حول السيطرة على الفيضانات، أي تحولت إدارة المياه من إدارة الفيضانات إلى إدارة الشح في ظل تزايد الطلب على المياه؛ بسبب الزيادة السكانية، والتطوير، وتوسع الزراعة والتنمية في دول حوضي نهري دجلة والفرات⁽²²⁾.

ولذلك يمكن النظر إلى دبلوماسية المياه كخيار استراتيجي ملح للعراق، إلا أن تفعيلها يواجه تحديات قانونية وسياسية، أبرزها الاختلاف في توصيف الطبيعة القانونية لنهري دجلة والفرات، إذ تصنفهما تركيا كمجارٍ مائية عابرة للحدود، وليس أنهاراً دولية⁽²³⁾، مما يقلل من إلزامية قواعد القانون الدولي للمياه⁽²⁴⁾، كما أن اختلال توازن القوى لصالح دولة المنبع يزيد من تعزيز هيمنتها المائية، الأمر الذي يضعف القدرة التفاوضية للعراق⁽²⁵⁾، ورغم غياب اتفاقية

ملزمة بين الطرفين، تتيح دبلوماسية المياه مسارات بديلة قائمة على تبادل المنافع، والتعاون الفني، كما تؤكد ذلك الأدبيات الحديثة لدبلوماسية المياه، لا سيما النهج التفاوضي في إدارة دبلوماسية المياه⁽²⁶⁾.

المطلب الأول: تحليل دبلوماسية العراق تجاه تركيا وفق النهج التفاوضي

يقدم هذا الإطار دبلوماسية المياه كأنموذج جديد لإدارة المياه العابرة للحدود المتنازع عليها، بوصفها أنظمة معقدة، لكن قابلة للتكيف بدلاً من كونها مجرد مشكلات تقنية أو قانونية بحتة، ويجادل هذا الإطار بأن أساليب إدارة الموارد المائية التقليدية - القائمة على الحصاص المائية (التخصيصات) ثابتة، أو حلول هندسية، أو معاهدات جامدة، وغالبًا ما تكون غير فعّالة في سياقات تتسم بعدم اليقين، واختلال موازين القوى، وتقلب المناخ، وتضارب المصالح الاجتماعية والسياسية.

فالمفاوضات بشأن الموارد المائية هي عملية ديناميكية لصنع القرار، وليست نظرية معيارية، طالما أنها تضم جهات متعددة ومتشابكة تعمل على مستويات مختلفة، ولذلك فمن الضروري فهم الموارد المائية كجزء من شبكات معقدة تتداخل فيها الأنظمة الطبيعية (الأنهار وطبقات المياه الجوفية)، والأنظمة المجتمعية (أصحاب المصلحة، المزارعون، المدن)، والأنظمة السياسية (الحكومات، القوانين، المعاهدات) ترابطاً وثيقاً، ولأن هذه الشبكات مفتوحة ومتغيرة باستمرار، فإن الحلول الثابتة المفروضة من أعلى إلى أسفل محكوم عليها بالفشل، وبدلاً من ذلك، فإن هذا الإطار يدعو إلى نهج تفاوضي تكيفي يمزج بين العلم والسياسة العامة لبناء اتفاقيات متينة ومستنيرة بين الأطراف جميعاً، وذلك يتحقق من خلال دمج نظرية التفاوض، والتفكير النظامي، والإدارة التكيفية، موفرة أدوات للممارسين للتغلب على التعقيد، وتحقيق التوازن في فوارق موازين القوة، وتصميم اتفاقيات مرنة، وتتمثل إحدى المساهمات الرئيسة لهذه المقالة في مفهوم "خلق القيمة" في المفاوضات، فبدلاً من التركيز على تقسيم كميات المياه المحدودة، يسعى نهج دبلوماسية المياه إلى توسيع نطاق الفوائد من خلال ربط المياه بقطاعات أخرى، مثل

الطاقة، والزراعة، ومكافحة الفيضانات، وخدمات النظام البيئي، فمن خلال إعادة صياغة النزاعات بشأن المكاسب المشتركة بدلاً من التوزيعات ذات المحصلة الصفرية، يفتح هذا النهج آفاقاً جديدة في إنتاج المعرفة التعاونية - بدلاً من الادعاءات التقنية المتنافسة - الذي يُسهم في الحد من النزاعات، ويدعم اتفاقيات أكثر استدامة⁽²⁷⁾.

ويمكن تقسيم أهم خطوات تحليل دبلوماسية المياه العراقية وفقاً لهذا الإطار بالآتي:

1. ضعف البنية المؤسسية الداعمة للمفاوضات: إن المفاوضات الفعالة في الأحواض المشتركة لا تُدار عبر جهة حكومية واحدة، أو قنوات دبلوماسية تقليدية فقط، بل من خلال شبكة مؤسسية متعددة المستويات، تشمل الفاعلين الفنيين، والدبلوماسيين، والخبراء القانونيين، وصنّاع السياسات، فضلاً عن الأطراف غير الحكومية ذات الصلة، وهذا ما يطلق عليه Islam و Susskind "مغالطة السيادة"، وهو الاعتقاد بأنه بإمكان دولة أو أي مجتمع ما إدارة الموارد المائية بمعزل عن أصحاب المصالح الآخرين⁽²⁸⁾، ويؤكد هذا النهج أن الاقتصاد على هياكل مؤسسية محدودة يقلل من مرونة العملية التفاوضية، ويُضعف من قدرتها على استيعاب تعقيدات شبكات المياه العابرة للحدود⁽²⁹⁾، إلا أن إدارة المياه في العراق تتسم بالتجزؤ المؤسسي⁽³⁰⁾، الأفقي والعمودي بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالمياه⁽³¹⁾، فتعدد الجهات والأطراف في العراق التي تعمل في مجال الموارد المائية وإدارتها وتوزيعها ومعالجتها - وزارة الموارد المائية، وزارة الصحة والبيئة، وزارة البلديات، وزارة الزراعة، وزارة الخارجية، مكتب رئيس الوزراء - فضلاً عن ضعف التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينها، وتداخل صلاحياتها، وضعف السياسات المائية الواضحة، وعدم تكامل البنية المؤسسية لإدارة الموارد المائية العابرة للحدود، والافتقار إلى آليات تنسيق تقاوضي موحدة وفعالة على المستوى الوطني، كل ذلك ينعكس على قدرته التفاوضية مع تركيا⁽³²⁾، فالنهج التفاوضي يتطلب "شبكة مؤسسية" متعددة المستويات⁽³³⁾.

2. محدودية إنتاج البيانات المشتركة: إن النزاعات المائية لا تتبع فقط من كمية ونوعية المياه، بل أيضًا من الاختلافات المعرفية، وعدم اليقين المرتبط بالبيانات، لذلك فإن الإنتاج المشترك للمعرفة (Joint Fact-Finding) يوصف بأنه أداة مركزية لدعم التفاوض، وبناء الثقة بين الأطراف المتشاطئة، فالتحليل المشترك بين الأطراف يمكن أن تبني الثقة بينهم، مما يحول الصراع المحتمل إلى إدارة تعاونية، ويلخص البروفيسور Aaron Wolf كيف يمكن مشاركة البيانات أن تدعم العملية أو التفاوضية أو تعيقها:

- السؤال الصحيح ليس "كيفية جمع المزيد من المعلومات"، بل هو "ما هو أقل قدر من البيانات اللازمة لاتخاذ قرار جيد إلى حد معقول".
- دمج الجدوى السياسية في أهداف البيانات والمعلومات.
- السرية انتهت مع التطورات التكنولوجية وتقنيات ولا تشكل عائقًا كبيرًا، مثل توظيف بيانات الأقمار الصناعية، لكنه يظل التعاون ضروريًا لفهم شامل للأنظمة المعقدة، مثل طبقات المياه الجوفية، والجريان البيئي للمنطقة، والإطلاقات من السدود.
- قرار تجميع المعلومات أو أي بيانات يمكن تجميعها، وكيف يمكن قياسها، وكلها أفعال سياسية تتطلب قرارًا سياسيًا.
- مبدأ "جميع النماذج خاطئة... لكن بعضها مفيد"، أي أن تبسيط الواقع يؤدي بالضرورة إلى نتائج خاطئة، لكن بعضها مفيد، لذا فإن عدم قدرتنا على الحصول على المعلومات جميعًا أو الدقة المطلوبة مسبقًا لا ينبغي أن يمنعنا من بذل قصارى جهدنا، واستخدام هذه العملية لتشجيع الحوار⁽³⁴⁾، إذ إن التعويل على التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي، وبيانات وصور الأقمار الصناعية ساعد كثيرًا في المدة الأخيرة في توفير البيانات، لكنها جعلت في الوقت نفسه المراقبة مستقلة لكل طرف، وهذا بدوره قد يقلل من الحافز على التعاون الجماعي، ويخلق تفسيرات أحادية الجانب للواقع المائي من منظور كل طرف، مما يؤدي إلى تعميق الانقسامات السياسية، وهذا ما

يطلق عليه Islam و Susskind "المغالطة التقنية"، وهو بالاعتقاد بأن العلوم الهندسية (السدود، القنوات) وتقنيات الاستشعار عن بعد وحدها قادرة على حل المشكلات المائية⁽³⁵⁾، وهذا أحد العوائق الرئيسة للمفاوضات بين الطرفين، فالعراق يعاني من نقص في تبادل البيانات بشأن إطلاقات المياه ونوعيتها من تركيا، مما يقيد قدرته في التفاوض ضمن إطار المقاربة العلمية، التي يؤكد عليها النهج التفاوضي، وهذا الضعف يعود إلى أن المعلومات والبيانات المائية في الشرق الأوسط تكون مسببة أو ذات طابع أمني⁽³⁶⁾، وما يزيد من صعوبة التفاهم في التفاوض بشأن كمية ونوعية المياه، هو تعدد أدوات الرصد الهيدرولوجي، أو عدم السعي إلى توحيد وسائل القياس لكميات ونوعية المياه⁽³⁷⁾.

3. سردية الخطاب العراقي التفاوضي: تبنى المفاوضات العراقي مؤخرًا في سردياته التفاوضية

مبدأ "تقاسم الضرر"، وهو مصطلح مبتدع، إذ لم يرد في مواد القانون الدولي للمياه، ولا في مبادئ إدارة الموارد المائية، كما أن الدائرة العلمية والأكاديمية لم تتناول هذا المصطلح قطعًا، إلا أنها وردت فقط في أدبيات وزارة الموارد المائية لتنتشر كانتشار النار في الهشيم بين المؤسسات الحكومية الأخرى والشبكات الإعلامية ومن دون مراجعة متأنية⁽³⁸⁾، وهذا الخطاب هو انعكاس للخطاب الكلاسيكي للمفاوض العراقي المبني على "الحصص المائية"، والذي يتمحور بشأن المطالبة بالحصة المائية العادلة، أي خطاب تخصيصي تقليدي من دون الانتقال إلى مقاربات تقاسم المنافع أو حتى رؤية مبادئ القانون الدولي للمياه، مقابل تبني تركيا خطابًا تنمويًا يستند إلى مفهوم "الاستخدام الأمثل للمياه"⁽³⁹⁾، والجدير بالذكر أن المفاوضات العراقي حاول تجاوز الخطابات التقليدية مؤخرًا نحو الانفتاح على نهج تفاوضي يستند إلى مفهوم المنافع المشتركة (مشاريع المياه، والطاقة المشتركة، وإدارة الجفاف، وتعزيز التجارة العابرة للحدود)، حين ضمنها بوضوح في مذكرة التفاهم الأخيرة بين الجانب العراقي والتركي بشأن إدارة الموارد المائية، والتي دخلت حيز النفاذ

في سنة 2021، وكذلك الاتفاقية الإطارية للتعاون في مجال المياه المبرمة بين العراق وتركيا في عام 2025⁽⁴⁰⁾، إلا أن هذه المفاهيم لم تعزز لحد الآن بطريقة منهجية تتبناها المؤسسات العراقية جميعاً.

4. إدارة اللايقين: لا تزال الدبلوماسية المائية العراقية تتعامل مع تركيا من منظور خطي، رغم أن اللايقين يزداد مع تغيّر المناخ، مما يتطلب خطاً مرناً تستوعب التغيرات، وفي هذا السياق، يوفّر نهج إدارة المياه في ظل عدم اليقين، كما طُرح في تقرير اليونسكو والفريق الرفيع المستوى من الخبراء والقادة المعني بالمياه والكوارث (HELP، 2024)، إطاراً تحليلياً ملائماً لتكييف السياسات المائية العراقية مع واقع متغير وغير قابل للضبط التنبؤي، إذ يقوم هذا النهج على الانتقال من التخطيط القائم على افتراضات يقينية إلى التخطيط القائم على تحليل المخاطر، وتعدد السيناريوهات، بما يسمح بتبني سياسات تشغيل مرنة للسدود، وتعديل الخطط الزراعية، وتعزيز القدرة على التكيف مع موجات الجفاف والفيضانات، كما يؤكد هذا الإطار على مركزية المياه بوصفها حلقة وصل بين التكيف المناخي، والحد من مخاطر الكوارث، والتنمية المستدامة، وهو ما يجعل تطبيقه في الحالة العراقية ذا قيمة عملية، حتى في ظل استمرار القيود السياسية والمؤسسية المرتبطة بإدارة المياه العابرة للحدود⁽⁴¹⁾، وأخيراً فإنه يتطلب توخي الحذر من الاعتماد على العلوم فقط في إيجاد الحلول للمشكلات المائية، وهذا ما يؤكد عليه Islam و Susskind، إذ يحذران مما يسميانه "مغالطة الحتمية الهيدرولوجية"، وهو الاعتقاد بأن العلوم الفيزيائية وحدها هي التي تقدم الحلول المتكاملة لمشكلات المياه⁽⁴²⁾.

المطلب الثاني: تحليل دبلوماسية العراق تجاه تركيا وفق مسارات دبلوماسية المياه

تقدم "مسارات الدبلوماسية المائية" كإطار تحليلي مصمم لتحديد وتصنيف وفهم الإجراءات المختلفة، التي تتخذها الدول في أنظمة المياه العابرة للحدود، وبدلاً من النظر إلى العلاقات المائية من منظور الصراع أو التعاون فقط، يرى هذا النهج أن الدبلوماسية المائية تعمل وفق

مسارات متعددة ومتداخلة تتطور بمرور الوقت تبعاً للسياق السياسي، وعلاقات القوة، والقدرة المؤسسية، والضغوط البيئية، ومن أهم إسهامات هذه المقالة تحويلها عن التعامل مع الدبلوماسية المائية كعملية رسمية واحدة (مثل إبرام المعاهدات) إلى تصورها كمجموعة من الإجراءات القابلة للملاحظة -التقنية والسياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية- التي تشكل مجتمعة كيفية إدارة المياه العابرة للحدود، وقد تحدث هذه الإجراءات في بعض الأحيان في وقت واحد، ولا تتبع بالضرورة تسلسلاً خطياً من الصراع إلى التعاون.

ويميز هذا النهج بشكل عام بين الأنشطة المتعلقة بالمياه (مثل جمع البيانات الهيدرولوجية) والأنشطة الدبلوماسية (مثل المفاوضات رفيعة المستوى)، ويحدد سبعة مسارات رئيسة للدبلوماسية المائية، تتراوح بين التعاون التقني وتبادل البيانات، والآليات القانونية، والمفاوضات السياسية رفيعة المستوى، وتدابير بناء الثقة، وقضايا الربط (ربط المياه بالطاقة أو التجارة أو الأمن)، وبناء التحالفات الإقليمية أو الدولية، وإدارة الأزمات أو حالات الطوارئ، ويعكس كل مسار طريقة مختلفة تتعامل بها الدول مع المياه العابرة للحدود، وتستخدم الأدوات الدبلوماسية بناءً على مصالحها وقدراتها، كما أن نجاح دبلوماسية المياه يعتمد على القدرة على التنقل بمرونة بينها، فعلى سبيل المثال، حينما تتعثر المفاوضات القانونية أو السياسية، قد تلجأ الدول إلى التعاون التقني، أو تدابير بناء الثقة للحفاظ على الحوار، في المقابل، خلال فترات الجفاف أو التوتر السياسي، قد تتحول الدبلوماسية نحو إدارة الأزمات بدلاً من الحوكمة طويلة الأمد.

ووفقاً للمسارات السبعة لهذا الإطار؛ يمكننا أن نحلل في ضوءها الدبلوماسية المائية العراقية، وكالاتي:

1. المسار السياسي-الرسمي: إن حضور العراق في تفاهماته ومفاوضاته السياسية بشأن المياه العابرة للحدود واضحة لكن غير فعالة بما يكفي، ولا يمكن أن تستشعر أي تقدم تراكمي من هذه الاجتماعات، فعدم وجود اتفاق ملزم وشامل لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات يحرمه من أوراق ضمان طويلة الأمد في المفاوضات مع الجانب التركي، إذ تعد معاهدة الصداقة وحسن الجوار عام 1946 من أهم الاتفاقيات التي وقعها العراق مع الجانب التركي، متضمنة ستة بروتوكولات، أكد البروتوكول الأول منها على أهمية إنشاء مشاريع هيدرولوجية

على الأراضي التركية من كلا الطرفين، ويكون للعراق الحق في إجراء مسوحات جيولوجية على طول النهريين، وإنشاء محطات أرصاد جوية حتى داخل الأراضي التركية، ويمكنه أيضاً إقامة البنية التحتية الهيدرولوجية (مثل السدود) داخل تركيا، في المقابل، يقرر الأخير صلاحية هذه المشاريع لكل حالة على حدة⁽⁴³⁾، ورغم أن العراق لم يقيم بإنشاء محطات هيدرولوجية، إلا أن هذه المعاهدة ستكون ذات حجة قانونية لحق العراق في مياه النهريين لسنوات قادمة، وبعد مدة ليست بالقصيرة، لم يتم توقيع أي اتفاقية ثنائية بين البلدين باستثناء مذكرة تفاهم لإدارة الموارد المائية في 2014 والتي لم تر النور إلا في عام 2021 على هامش مؤتمر بغداد الدولي الثاني للمياه، الذي أقيم في نيسان من العام نفسه⁽⁴⁴⁾، ويشير (إسماعيل داود) إلى أن هذه المذكرة لم تشر لا من بعيد ولا من قريب إلى أي قاعدة من قواعد القانون الدولي، فضلاً عن أنها أشارت إلى التعاون بين البلدين في مجال المشاريع المشتركة، وغضت النظر عن المشاريع الكبرى التركية، التي أُقيمت من دون استشارة العراق، مثل سد أتاتورك على نهر الفاتر، وسد أليسو على نهر دجلة⁽⁴⁵⁾.

ورغم توصل العراق وتركيا إلى اتفاق إطاري للتعاون المائي يتضمن تمويل مشاريع مشتركة وآلية تنفيذية في عام 2024، لكن هذا الاتفاق لا يزال يفتقر إلى آليات تقاسم كمية المياه، وهي نقطة ضعف دبلوماسية، كان يمكن أن تلزم تركيا على كمية مياه مقارنة بالاتفاقيات الثنائية في أحواض الأنهار الدولية الأخرى⁽⁴⁶⁾، ومن الجدير بالذكر أن اجتماعات اللجان الفنية المشتركة بين الطرفين مستمرة وبشكل دوري، لكن عملها غير منظم أو محدود النتائج، وتفتقر إلى مخرجات تنفيذية قوية، وفي النهاية، فإن أغلب هذه الاتفاقيات أو البروتوكولات لم ترتق إلى مستوى الاتفاق الملزم بالنسبة لتركيا⁽⁴⁷⁾.

2. **المسار الفني التقني:** يتأثر هذا المسار بنقص القدرات التقنية، وضعف التواصل، ما يضعف موقف العراق في النقاشات الفنية مع تركيا، كما إن اللجان الفنية المشتركة تعاني من نقص البيانات، أو عدم تبادل هذه البيانات والمعلومات الحقيقية بشأن تصريف المياه، أو على الأقل جودة البيانات، ومدى تأثير السدود التركية على تدفقات المياه، فضلاً عن عدم وجود نظام مشترك للمراقبة المائية والأخطار المبكر، مما يقلل من قدرة العراق على التخطيط المائي المسبق، وإدامة أعمال خططه التشغيلية، والتفاوض على أساس بيانات موثوقة⁽⁴⁸⁾، ولا شك أن الفريق التفاوضي يتمتع بتشكيلته من الوزارات القطاعية المتنوعة،

مما يلبي تنوع التخصصات المطلوبة في العملية التفاوضية، لكن هذه التنوعية التخصصية لا تمنح تناغمًا منسَّقًا بين أعضاء هذا الفريق، ناهيك عن التغيرات المستمرة في أسماء أعضائه وفقًا للتغيرات السياسية العراقية.

3. المسار الاقتصادي: يعد إدراج ملف التجارة والاقتصاد في مفاوضات المياه خطوة مهمة،

إلا أن استثمار القوة الاقتصادية للعراق بشكل دبلوماسي احترافي يشوبه الكثير من الملاحظات؛ مما يساعده في توظيفه لمصالحه المائية، فطالما تم التسويق إلى أن العراق مهم اقتصاديًا لتركيا في مجالات متعددة (البناء، التجارة، الطاقة)، إلا أن العراق لم يستخدم هذا النفوذ الاقتصادي بفاعلية لربط الملف المائي باتفاقيات اقتصادية أوسع⁽⁴⁹⁾، كما أن الاتفاقات الاقتصادية بين البلدين (مثل مشاريع البنية التحتية أو الطاقة) لم تدمج بشكل وثيق مع التزامات تركيا بتدفق المياه، أو آليات مشاركة المنافع، مما يترك العراق في وضع "مستهلك للماء" من دون أن يحصل على منافع مباشرة مقابل ذلك، ولا شك بأنه تم الاتفاق من خلال الاتفاقية الإطارية في عام 2024 على آلية تمويل المشاريع المائية عبر عائدات النفط العراقي، وهذا يوحي ببداية تغيير في هذا الاتجاه، إلا أن وزير الموارد المائية العراقي أقر مؤخرًا بأنه "لا يوجد اتفاق ملزم مع تركيا بشأن حصص مائية محددة"، مؤكدًا "أن الاتفاقية الإطارية لا ترتقي إلى مستوى اتفاقية"⁽⁵⁰⁾؛ مما يدل على أن هذه الاتفاقية تفرض فراغًا قانونيًا، وترسخ لتبعية اقتصادية، وليس شراكة عادلة لتحقيق توازن قوي في المفاوضات⁽⁵¹⁾، وتعد تعريفات المياه في العراق منخفضة للغاية، ولا تقي بالحد الأدنى لتغطية تكاليف الترميم والصيانة، وبالنظر إلى ارتفاع نسبة المياه غير المحصّلة، وانخفاض معدل تحصيل الفواتير، فإن هذا يعني أن توفير خدمات المياه وقطاع المياه عمومًا يعتمدان على التمويل الحكومي لوحده، وهذا بدوره يجعل توفير المياه، وإيصالها يتأثر بالأوضاع السياسية، والاجتماعية، فمثلًا فقد تم تحويل مبالغ كبيرة من مخصصات البنية التحتية المدنية لتمويل الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية منذ عام 2014، وبين عامي 2014 و2018، انخفضت ميزانية وزارة الموارد المائية من 1.7 مليار دولار إلى 15 مليون دولار

سنويًا، وقد أدى ذلك إلى عدم توفر التمويل الكافي لمؤسسات قطاع المياه لتشغيلها بشكل كافٍ وصيانة البنية التحتية القائمة، فضلاً عن الحاجة إلى إنشاء بنية تحتية جديدة، كما هو مخطط له في استراتيجية الموارد المائية والأراضي العراقية، التي تتضمن إنفاق ما يقدر بـ 180 مليار دولار لإدارة الموارد المائية ومشاريعها بحلول عام 2035⁽⁵²⁾.

4. المسار الإقليمي الدولي: ضعف الاستفادة من أدوات القانون الدولي يقوض قدرة العراق على خلق التزامات قانونية ملزمة لتركيا، وانضم العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية لعام 1997 عام 2001، وانضم في آذار 2023 إلى اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام 1992، والاتفاقيتان توفران إطارًا قانونيًا للتعاون وتقاسم الأنهار المشتركة، لكن العراق لم يستخدم قواعدها القانونية التي تدعو إلى التعاون، وتبادل البيانات، ومنع الضرر دبلوماسيًا في استراتيجيته التفاوضية بشكل واضح، ولا لكسب شرعية دولية لموقفه القانوني، بل ظل يعتمد على القنوات الثنائية التقليدية⁽⁵³⁾، ويعزى ذلك من جهة إلى أن تركيا لم تنضم إلى هاتين الاتفاقيتين، ومن جهة أخرى إلى طبيعة الاتفاقيتين ذاتهما، فتنصف اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية لعام 1997 بمحدودية تطبيقها، وذلك لطبيعتها كاتفاقية إطارية تقتصر على آليات تنفيذية صارمة، فضلاً عن قلة الدول المصادقة عليها، أما فيما يخص اتفاقية المياه 1992، فبالرغم من أن ميزتها الرئيسية هي أن لها إطارها الهيكلي وأجهزتها التنفيذية، فإن مبادئها تدعو إلى تنفيذ إدارة المياه من أسفل القاعدة إلى أعلى الهرم، وفي كلام آخر، تحسين وتعزيز إدارة الموارد المائية على المستوى الوطني، مما يعكس على إدارة الموارد المائية على المستوى العابر للحدود، هذا يعني بأنه على العراق أن يمضي بتحسين إدارة الموارد المائية كمًّا ونوعًا على المستوى الوطني.

5. المسار المجتمعي المعرفي: يشير هذا المسار إلى افتقار العراق لحملة توعية وطنية ودولية بشأن قضيته المائية، مما يقلل من جاذبية قضيته في المجتمعات الدولية والأكاديمية، ولا توجد مبادرات شعبية من أبحاث مركزية توضح ارتباط المياه بحقوق الإنسان، والتنمية،

والأمن الغذائي، ما يضع العراق في موقع دفاعي في أثناء النقاشات الدولية بشأن موارد المياه العابرة للحدود⁽⁵⁴⁾، وخلال المرور بأكثر البحوث الأكاديمية، فإن الاتجاه المعرفي لهذه البحوث كان يعبر عن امتناع الانموذج العراقي عن الهيمنة المائية التركية شبه الواضحة، وهذا يجعلها على نقيض من كثير من توجهات الدول المتشاطئة الضعيفة نسبياً، بأن تكون مواقفها تتمثل بموافقة ظاهرية على الوضع الراهن، واعتراضاتها مُقنّعة، مثلما توصف (آنا كاسكاو)، الرد الإثيوبي نحو الدور المهيمن لمصر على حوض نهر النيل قبل الربيع العربي في عام 2014⁽⁵⁵⁾.

المبحث الثالث: الدبلوماسية المائية العراقية من دبلوماسية المطالب إلى بناء القيمة

يظهر المنهجان بأن تركيا تميل إلى تفضيل مسارات مثل ربط القضايا أو التعاون الانتقائي والظرفي، بينما اعتمد العراق بشكل أكبر على الحجج القانونية (اتفاقية الأمم المتحدة لمجاري المياه الدولية واتفاقية المياه 1992) أو المعايير الدولية (مثل أهداف التنمية المستدامة) أو المشاركة الدولية المتعددة كمشاركته في المحافل الدولية، أو حتى إقامته للمؤتمرات المحلية، مثل مؤتمر بغداد الدولي للمياه، وهذا يفسر سبب غياب الاتفاقيات الرسمية في كثير من الأحيان، حتى في ظل النشاط الدبلوماسي بين البلدين؛ ولذلك فإن تطوير دبلوماسية مياه عراقية يتطلب أن تكون مزيجاً ديناميكياً من الإجراءات والتي تستند إلى:

أولاً: توظيف الاتفاقيات الدولية كأداة شرعية لا كأداة صدام: هذا النهج يعزز الشرعية الدولية للموقف العراقي من دون الدخول في مواجهة قانونية مباشرة مع تركيا، فبدل اللجوء إلى خطاب قانوني تصادمي، يمكن استخدام اتفاقيتي 1992 و 1997 كمرجعية أخلاقية وأداة لبناء تحالفات دولية، على أساسها تدرج القضية العراقية في المنصات الأممية⁽⁵⁶⁾.

ثانياً: التأكيد على دبلوماسية الرواية المائية العراقية: ومن الحلول المجتمعية المعرفية هو خلق السردية التفاوضية العراقية، بهدف نقل العراق من موقع الدفاع التقني إلى موقع التأثير الأخلاقي والمعرفي في النقاش الدولي، وتعد هذه نقطة مفصلية وغائبة تماماً حالياً، وهذا يتمثل قبل كل شيء بإنشاء برنامج وطني للسردية المائية، بربط إدارة الموارد المائية بحقوق الإنسان، والأمن الغذائي، وتأثيرها على الهجرة والتغير المناخي، فضلاً عن دعم أبحاث باللغة الإنجليزية عن أثر

السدود والمشاريع المائية في دول المنبع على المجتمعات العراقية، وطرح قضايا المياه بطبيعتها الإنسانية في البحوث والنشر لطلاب الدراسات في العراق، بالتعاون والشراكة مع الجامعات الدولية، ومراكز الأبحاث، فضلاً عن أجهزة المنظمات الأممية⁽⁵⁷⁾.

ثالثاً: دعم الوفود التفاوضية ببيانات وتحليلات متعددة التخصصات، وتعدّ هذه خطوة مباشرة لبناء القدرات، فمعظم الوزارات لها آلياتها في جمع البيانات؛ إلا أنه مطلوب دمجها وبلورتها على شكل بيانات تفعل لمصالح العملية التفاوضية، ونقل البيانات والمعلومات من مجالها التقني إلى السياسي من أهم الخطوات العملية في الإجراءات التي تؤطر المصالح بحجة علمية.

رابعاً: التخطيط لدبلوماسية قائمة على السيناريوهات المختلفة: إذ إن إدارة الموارد المائية لم تعد قابلة للإدارة بالمنطق الخطي في ظل التغير المناخي، فالأفضل تبني التخطيط القائم على السيناريوهات لا الحصص الثابتة، فبدلاً من السعي إلى التزامات كمية جامدة، يمكن اعتماد اتفاقات تشغيلية مرنة للسدود، وربط الإطلاقات المائية بالسيناريوهات المناخية (الجفاف، الفيضانات)، فضلاً عن إدراج مفهوم "المرونة التكيفية (Adaptive Governance)" القائم على التعلم المكرر في صنع القرار، والمصمم على الإدارة للنظم الاجتماعية والبيئية المعقدة وغير المؤكدة والمتغيرة بسرعة⁽⁵⁸⁾.

خامساً: بناء القيمة في الدبلوماسية: تشير نتائج التحليل -المذكورة آنفاً- إلى أن جوهر الإشكالية في الدبلوماسية المائية العراقية لا يكمن فقط في اختلال ميزان القوة مع دولة المنبع، بل في طبيعة المقاربة التفاوضية نفسها، إذ لا تزال تميل إلى منطق المطالب التخصيصية، أي قيمة صفرية، وعليه، فإن أي حلول فعالة يجب أن تنطلق من إعادة تعريف هدف التفاوض من السعي إلى "الحصة" إلى بناء حزمة من المنافع المشتركة القابلة للتفاوض، أي إلى بناء قيمة مشتركة، وهذا ما يؤكد إطار دبلوماسية المياه، إذ إن توسيع مساحة الاتفاق لا يتحقق عبر الضغط باتجاه أحادي، بل عبر إبداع خيارات تفاوضية جديدة تتجاوز المياه كمورد منفرد إلى المياه كعنصر رابط بين الطاقة، والغذاء، والتجارة، والاستقرار الإقليمي⁽⁵⁹⁾، وهذه عملية طويلة الأمد، يتطلب إدراجها في البرنامج الحكومي، ليتسنى تنفيذها من الوزارات القطاعية المتعددة.

سادساً: إعادة هندسة الربط بين الاقتصاد والمياه: فمن الطرق التي أثبتت نجاحها بأن تدمج قضايا المياه في حزمة تنمية مشتركة، تتمثل بمشاريع الطاقة المتجددة، والاستثمارات الزراعية المشتركة، ومشاريع إدارة الجفاف، ووبربط التمويل العراقي للمشاريع المائية في تركيا بمؤشرات

أداء مائي واضحة (Water Performance Indicators) بدل استخدام الاقتصاد كأداة ضغط مباشرة، والتي لم تجد نفعاً للمفاوض العراقي خلال العقود الأخيرة، ناهيك عن عدم واقعيتها، ما يحوّل العراق من متلقٍ إلى شريك استثماري مؤثر⁽⁶⁰⁾.

سابعاً: إنشاء منصة وطنية لدبلوماسية المياه: بأن تكون منصة وطنية دائمة تتكون من الوزارات القطاعية جميعاً، ولا تكون تابعة لوزارة بعينها، بل تعمل كجهاز تنسيقي يضم وزارة الموارد المائية، ووزارة الخارجية، ووزارات التخطيط، والزراعة، وخبراء قانون دولي ومناخ، ومراكز بحثية وجامعات، إذ أثبتت تجارب أحواض أنهار الميكونغ والاندوس، أن الهياكل الشبكية لها فاعلية في بيانات متسمة بعدم اليقين، وتعمل هذه المنصات على:

- أ. توحيد الخطاب التفاوضي.
- ب. إعداد سيناريوهات تفاوض مرنة.
- ج. دعم الوفود التفاوضية ببيانات وتحليلات متعددة التخصصات⁶¹.

الخاتمة

رغم التشطي المؤسسي لدبلوماسية المياه وعدم وضوح آليات فاعليتها، إلا أنها جمعت بين مجموعة من التكتيكات المباشرة وغير المباشرة ضد الدول المهيمنة على الموارد المائية (تركيا)، وعلى النقيض من بعض الدول المتشاطئة حينما تكون لديهم "موافقة ظاهرية"، و"اعتراض مُقنّع"، كانت امتناع العراق ومقاومته للسياسة المائية التركية شبه واضحة.

وتعد المطالب التقليدية هي السمة المميزة للدبلوماسية المائية العراقية، والتي تهدف إلى التفاوض على "الحصة" المائية، بدلاً من بناء حزمة من المنافع المشتركة القابلة للتفاوض، وهذا قد يساعدها في التخفيف من وقع اختلال توازن القوة لصالح تركيا، فإشراك العراق لقضايا مختلفة، مثل تصدير النفط، وتجارة الحدود بين البلدين، يعطي للعراق هامشاً للمناورة في المفاوضات، لذا لا تقتصر العلاقة المائية مع تركيا على شكل خطي ثنائي بسيط، بل من الضروري الاعتراف بأن إدارة الموارد المائية هي شبكة معقدة، تتصف بالتغير المستمر، وتتداخل فيها الأنظمة العلمية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وهذا يساعد بدوره على تجنب ثلاثة اعتقادات حسب النهج التفاوضي:

1. الحتمية الهيدرولوجية: الاعتقاد بأن العلوم الفيزيائية وحدها هي التي تقدم الحلول للدول المتشاطئة.

2. الحتمية التقنية: الاعتقاد بأن الهندسة، مثل السدود والقنوات، والتقنيات الحديثة مثل الاستشعار عن بعد، وحدها قادرة على حل مشكلات المياه.

3. السيادة: الاعتقاد أنه بإمكان دولة ما إدارة المياه بمعزل عن الدول المتشاطئة الأخرى.

4. ويمكن إضافة التجزئة المؤسسية، وهو الاعتقاد بإمكانية نجاح دبلوماسية المياه من دون آلية تنسيق دائمة وشاملة للوزارات، فمن التجربة العراقية، فإن فرق التفاوض غير الدائمة، مهما بلغت كفاءتها، لا يمكنها أن تحل محل مجلس وطني دائم لدبلوماسية المياه، يضم وزارات الموارد المائية، والخارجية، والزراعة، والمالية، والتخطيط، إلى جانب ممثلين عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

لذلك لا تقتصر دبلوماسية المياه على السياسة الخارجية بين الدول، بل هي عملية متعددة الأطراف والقضايا، إذ تتضمن دمج العلم والسياسة العامة والسياسة الخارجية لبناء اتفاقيات مستنيرة بين الخبراء المتخصصين، ومستخدمي المياه، والهيئات الحكومية، وتجنب "القيمة الصفريّة"، فلو كانت المياه موردًا ثابتًا لكان مكسب تركيا (ملء خزاناتها خلف السدود مثلاً)، وخسارة للعراق (جفاف مجاري الأنهار)، أي أن الهدف هو خلق قيمة مضافة، والتحرك نحو نتائج "الربح للجميع"، تكون مدعمة بسردية مقنعة مثل الاستخدام الأمثل للمياه، لا سيما أن وزارة الموارد المائية تعمل بالتعاون مع وزارة الزراعة على تحديث طرق الري في العراق.

الاستنتاجات

ومما ورد آنفاً في هذه الورقة البحثية، فإن مسارات الدبلوماسية العراقية المائية المستقبلية بينت الآتي:

1. مواصلة المسار التعاوني والتقني، باستخدام آلية النفط مقابل المياه لبناء الثقة وتحسين بنيته التحتية.

2. استخدام الأدوات السياسية والتكاملية المتاحة لضمان أن يفضي هذا المسار إلى اتفاقية ملزمة وعادلة وقابلة للتكيف بشأن تقاسم المياه.
3. تعزيز دبلوماسية مائية لا تتطلب أدوات صدامية، بل تحوّل المفاهيم من التفاوض على المياه إلى التفاوض بالمياه، ومن دولة متلقية للأثار إلى فاعل استراتيجي في إدارة عدم اليقين الإقليمي.
4. تبني دبلوماسي وخبراء المياه سرديات تقدم المياه على أنها حاجة بيئية وإنسانية مشتركة، ولا تعتمد سردياتهم على العلم، والخبرة، والمنطق النفعي الضيق، لتبرير وجهة نظرهم فقط، وتساعد هذا السردية في تفعيل دور القانون الدولي، وخاصة المتعلقة منها بالمياه.
5. إنشاء منصة وطنية معرفية تستند على تعددية التخصصات، وتدعم التوجه الدبلوماسي المرن للتكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية، وتستوعب المفاهيم العالمية، وخاصة المتعلقة منها بالمياه، والبيئة، والنظم الإيكولوجية.

التوصيات

- إن التأسيس لدبلوماسية مائية عراقية مرنة ليس تطوراً خطياً، بل يتطلب أن يبدأ بإصلاحات منخفضة التكلفة، وعالية الأثر، وتأخذ الوزارات والمؤسسات الحكومية جميعاً دورها في هذا المجال، ونورد ما يمكن العمل عليه وكالاتي:
1. ينبغي على وزارة الخارجية التعاون مع وزارة الموارد المائية في إعادة تأهيل توظيف اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧، واتفاقية المياه لعام ١٩٩٢، كمبادئ مشتركة، لا كأدوات قانونية فقط (الاستخدام المنصف والعدل للمياه، وعدم التسبب بضرر جسيم) بالتحول من المساجلات القانونية الثنائية إلى عرضها كمعايير عالمية تعود بالنفع على الدول المتشاطئة جميعاً، بما فيها تركيا، وخاصة خلال المنتديات والمؤتمرات الدولية والمنصات متعددة الأطراف (الأمم المتحدة للمياه، ومنظمة الأغذية والزراعة، والإسكوا)، عبر إشراك خبراء قانونيين وأكاديميين أترك، وتجريد الخطاب القانوني من الطابع السياسي.

2. تأكيد الدبلوماسيين العراقيين وخبراء المياه على إيصال قضايا المياه بلغة إنسانية، بعيداً عن المصطلحات التقنية، وهي مهمة يمكن أن تضطلع بها وزارة الخارجية والموارد المائية والوزارات ذات الاختصاص، وبدعم من وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، كما يمكن إعداد موجزات سياساتية قصيرة ومقاطع فيديو لسرديات تربط بين ندرة المياه والنزوح وسوء تغذية الأطفال وتدهور الأهوار، ونشرها بشكل متكرر في المحافل الدولية.
3. إنشاء وحدة دعم فني دائمة ملحقة بفريق التفاوض، تضم خبراء في علم المياه، والاقتصاد، ونمذجة المناخ، وتحليلات سياسية، بأن تعمل وزارة الموارد المائية مع وزارة التخطيط بتطوير مواقع بيانات وطنية مشتركة آمنة وفورية، تجع فيها البيانات الهيدرولوجية (التدفقات، والتخزين، والتبخر)، وتوقعات المناخ (احتمالات الجفاف، الفيضانات)، والبيانات الاقتصادية (قيمة المحاصيل، وتجارة الطاقة) والطلب على المياه الزراعية، ومن الضروري عدم عقد أي جلسة تفاوضية مع دول المنبع من دون وجود إحاطة فنية مشتركة موقعة من وحدة الدعم الفني.
4. تعد الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي في العراق خريطة طريق لإدارة الموارد المائية في العراق لغاية سنة 2035، وتزود هذه الدراسة سيناريوهات وموديلات وحوكمة تكيفية، يمكن للمفاوض العراقي التعويل عليها وخاصة الجزء المتعلق باستراتيجية التفاوض مع دول المنبع، وهذا بدوره يساعد في إنشاء مستودع رقمي لمواقف المفاوضات السابقة، ونتائجها، والدروس المستفادة، بحيث يكون متاحاً للمفاوضين الحاليين.
5. تعد اللجنة الوطنية العليا للمياه البديل المؤقت للمجلس الأعلى للمياه (لحين إقراره من البرلمان العراقي)، وأعلى لجنة مختصة بالسياسات المائية في العراق، ويترأسه رئيس، وبمشاركة وزراء الوزارات القطاعية والمؤسسات الحكومية، مما يرشحها لتبني

ولاية تفاوضية موحدة بالتركيز على الخطاب الموحد بوصفه مسألة أمن قومي،
وليس مجرد تفاصيل فنية.

6. أن تأخذ وزارة التجارة ووزارة النفط الدور الريادي في مسألة هندسة العلاقة بين
إطلاقات المياه والتبادل التجاري والنفطي، ويمكن التعويل على الاتفاقية الإطارية
التي وقعتها تركيا مع العراق في عام 2024.

7. إنشاء منصة وطنية لدبلوماسية المياه، وذلك بالاستفادة من اللجنة التوجيهية للحوار
الوطني للمياه كهيئة حوكمة دائمة ومرنة، وطلب المساعدة الفنية من أمانة اتفاقية
الأمم المتحدة للمياه لعام 1992، ودولة كازاخستان (نموذج ما بعد عام 1991)،
ولجنة نهر ميكونغ كآلية التعلم التكراري.

- (1) Jenniver Sehing, Susanne Schmeier, Rozemarijn ter Horst, Alyssa Offutt and Bota Sharipova.. Diving into Water Diplomacy – Exploring the Emergence of a Concept. *Diplomatica*, (2022) 4(2), pp. 200–221.
- (2) لوي الدولي، تأثير العلاقات الثنائية التركية العراقية على علاقتها المائية بعد 2003، مجلة العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 27، 2022، ص 196-169.
- (3) Anamika Barua, “Water Diplomacy as an Approach to Regional Cooperation in South Asia: A Case from the Brahmaputra Basin.” *Journal of Hydrology*, (2018), 567, pp. 60–70.
- (4) Aaron Wolf. “Conflict and cooperation along international waterway.” *Water Policy*. 1998. Vol. 2, pp.251-265.
- (5) وتسمى عند بعض الباحثين بالدبلوماسية الزرقاء.
- (6) <https://unitar.org/about/news-stories/news/new-e-learning-course-water-diplomacy-apply-now>
- (7) Patrick Huntjens, Yumiko Yasuda, Ashok Swain, Rens de Man, Bjørn-Oliver Magsig and Shafiqul Islam. *The Multi-track Water Diplomacy Framework: a Legal and Political Economy Analysis for Advancing Cooperation over Shared Waters* (The Hague: The Hague Institute for Global Justice, 2016); Spring, O.U.
- (8) <https://www.globalwaterforum.org/2018/08/31/what-is-water-diplomacy-and-why-should-you-care/>
- (9) unesco ihp: *Hydrodiplomacy, Legal and Institutional Aspects of Water Resources Governance. Training Manual* (Paris: unesco/ggreta 2016).
- (10) Anamika Barua, “Water diplomacy as an approach to regional cooperation in South Asia: A case from the Brahmaputra Basin.” *Journal of Hydrology*, (2018), 567 , pp.60–70; Shakeel Hayat, Hameed Jamali and Yamna Ihtisham, “Transboundary water governance from a foreign policy lens.” *JHEDS*. (2024). Volume 4, No. 1; IUCN. *Water Diplomacy (Building River Dialogue and Governance*, 2017); Naho Mirumachi “Informal water diplomacy and power: A case of seeking water security in the Mekong River Basin.” *Environmental Science and Policy*, 114 (2020), pp. 86–95.
- (11) Abu-Zeid, K. “Hydro-diplomacy for better transboundary water management.” In *Hydrodiplomacy: Sharing Water across Borders*, ed. G. Pangare (iucn, Academic Foundation, 2015), pp. 125–27.
- (12) Naho Mirumachi, “Informal water diplomacy and power.”
- (13) <https://engage.iucn.org/Waterdiplomacypodcast>
- (14) <https://www.sdc-water.ch/en/water-diplomacy>.
- (15) Magdy Hefny, “Water diplomacy: A tool for enhancing water peace and sustainability in the Arab region”.(2011). Available at: <https://cawater-info.net/pdf/henfy09.pdf>
- (16) James Kraska, “Sharing water, preventing war – hydrodiplomacy in South Asia.” *International Journal of Phytoremediation*. (2009), 20 (3), pp. 515–30 &

- Susanne Schmeier and Zaki Shubber, “Anchoring water diplomacy.” *Journal of Hydrology*. (2018). Vol. 567, pp.114-120.
- (17) Shafiqul Islam and Lawrence Susskind, *Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Managing Complex Water Networks*.
- (18) Jenniver Sehing, Susanne Schmeier, Rozemarijn ter Horst, Alyssa Offutt and Bota Sharipova. *Diving into Water Diplomacy – Exploring the Emergence of a Concept*.
- (19) Shafiqul Islam and Lawrence Susskind, *Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Managing Complex Water Networks*. Routledge (2013).
- (20) Marko Keskinen, Erik Salminen, and Juho Haapala, *Water Diplomacy Paths*.
(21) لؤي الدلوي، تأثير العلاقات الثنائية التركية العراقية على علاقتهما المائية بعد 2003، مجلة العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 27، 2022، ص169-196.
- (22) Frederick Lorenz and Edward J. Erickson, *Strategic Water: Iraq and Security Planning in the Euphrates-Tigris Basin*. Marine Corps, University Press, Quantico, Virginia, (2013).
- (23) لم يعد لهذا التمايز قيمة قانونية ولا فنية وخاصة منذ انضمام العراق إلى اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام 1992 في عام 2023.
- (24) Tiroch, Karin. “The Euphrates and Tigris Rivers: A legal perspective.” *Max Planck Yearbook of United Nations Law* (2003), Vol.7. pp. 329–381.
- (25) Mark Zeitoun, and Jeroen Warner. “Hydro-Hegemony: A framework for analysis of transboundary water conflicts.” *Water Policy* (2006). Vol. 8, No. 5. pp. 435–460.
- (26) Shafiqul Islam and Lawrence Susskind. *Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Managing Complex Water Networks*. London: Routledge, 2013.
- (27) Ibid.
- (28) Ibid.
- (29) Ibid.
- (30) Naho Mirumachi, *Transboundary Water Politics in the Developing World*. Routledge (2015).
- (31) Jeroen Warner, Philippus Wester and Alex Bolding, “*Going with the flow: River basins as the natural units for water management*”. *Water Policy*. (2008). Vol. 10.2. pp. 121–138
- (32) UN ESCWA & BGR. *Inventory of Shared Water Resources in Western Asia*.
- (33) Shafiqul Islam and Lawrence Susskind. *Water Diplomacy*.
- (34) GWP, Use of data in transboundary water negotiations and water diplomacy in transboundary basins. Available at: <https://www.youtube.com/watch?v=fAE-NU2Vpew>
- (35) Shafiqul Islam and Lawrence Susskind. *Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Managing Complex Water Networks*.
- (36) Zeitoun, Mark, and Jeroen Warner. “Hydro-Hegemony.
- (37) Melissa McCracken and Chloé Meyer, “Monitoring of transboundary water cooperation: Review of Sustainable Development Goal Indicator 6.5.2 methodology.” *Journal of Hydrology*, (2018), pp.563, 1–12.

(38) كتابات في الميزان "وزير الموارد المائية يبحث مع السفير التركي تقاسم الضرر وتوسيع آفاق التعاون ومساهمة الشركات التركية الرصينة بتطوير النظام المائي في البلاد:

<https://www.kitabat.biz/subject.php?id=179524>

(39) John Anthony Allan,. *The Middle East Water Question*. I.B. Tauris (2001); Mark Zeitoun& Jeroen Warner,(. *Hydro-hegemony. & Marwa Daoudy* Asymmetric power: Negotiating water in the Euphrates and Tigris. *International Negotiation*. (2008), 14, pp. 359-389.

(40) وزارة الخارجية العراقية، <https://mofa.gov.iq/ankara/?p=6772>

UNESCO & High-Level Experts and Leaders Panel on Water and Disasters (41) (HELP). (2024). (HELPS) التعامل مع المناخ والكوارث في عصر يكتنفه عدم اليقين: دراسات حالة ورؤى. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

(42) Shafiqul Islam and Lawrence Susskind, *Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Managing Complex Water Networks*.

(43) Frederick Lorenz and Edward J. Erickson, *Strategic*, (2013).

(44) Cansu Güleç and Aysegül Kibaroglu. "A discourse analysis of bilateral water agreements between Türkiye and Iraq: legal instruments of water diplomacy in the Euphrates-Tigris river basin." *International Environmental Agreements: Politics, Law, and Economics*. (2026). 26(2), p. 8.

(45) إسماعيل داوود، قراءة أولية لمذكرة التفاهم الموقعة بالأحرف الأولى، بين العراق وتركيا في مجال المياه 2019، المبادرة الدولية للتضامن مع المجتمع المدني العراقي ICSSI، 17 نيسان 2019:

<https://ar.iraqicivilsociety.org/?p=6201>

(46) Daily Sabah, Türkiye, Iraq prepare 'historic' deal on water. Available at:

https://www.dailysabah.com/politics/diplomacy/turkiye-iraq-prepare-historic-deal-on-water?utm_source=chatgpt.com

(47) Global Panorama, Future Prospects of Resolution between Iraq and Türkiye on Water Sharing. Available at: https://www.globalpanorama.org/en/2025/11/future-prospects-of-resolution-between-iraq-and-turkiye-on-water-sharing/?utm_source=chatgpt.com

(48) Fanack, "Shared Water Resources in Iraq", Available at:

https://water.fanack.com/iraq/shared-water-resources-in-iraq/?utm_source=chatgpt.com

(49) رحاب الزبيدي، أداة ضغط: المياه بين تركيا وإيران والعراق، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 25-9-2021، الرابط:

https://ecss.com.eg/16827/?utm_source=chatgpt.com

(50) <https://ina.iq/ar/economie/253030-.html>

(51) Ezgi Akin, Turkey, Iraq sign oil-for-water deal: What to know. Al-Monitor. Available at:

https://www.al-monitor.com/originals/2025/11/turkey-iraq-sign-oil-water-deal-what-know?utm_source=chatgpt.com

(52) Fanack, "Water Management in Iraq", Water Peace & Security Project. Available at:

https://water.fanack.com/iraq/water-management-in-iraq/?utm_source=chatgpt.com.

- (53) <https://iraq.un.org/en/224896-iraq%E2%80%99s-accession-un-water-convention-opens-new-opportunities-strengthen-transboundary-water>
- (54) عبد الرزاق حمزة عبد الله، أزمة المياه في العراق: التحديات وإشكالية الحلول، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 99، 2024.
- (55) Ana Cascao, Ethiopia–Challenges to Egyptian hegemony in the Nile Basin. Water Policy, (2008), 8 10(S2), p. 15.
- (56) The United Nations in Iraq, Iraq’s accession to UN Water Convention opens new opportunities to strengthen transboundary water cooperation in the Middle East. https://iraq.un.org/en/224896-iraq%E2%80%99s-accession-un-water-convention-opens-new-opportunities-strengthen-transboundary-water?utm_source=chatgpt.com
- (57) Human Rights Watch. أزمة المناخ في العراق هي أزمة حقوق إنسان. https://www.hrw.org/ar/news/2025/03/27/iraqs-climate-crisis-human-rights-crisis?utm_source=chatgpt.com
- (58) الجزيرة نت، مستويات جفاف تاريخية بالعراق وتحذيرات من كارثة وشيكة، 2025-7-28. https://www.aljazeera.net/climate/2025/7/28/utm_source=chatgpt.com
- (59) Shafiqul Islam and Lawrence Susskind. Water Diplomacy. (60) الجزيرة نت، في الذكرى الـ20 لغزوه، مؤتمر بالدوحة يناقش أزمة المياه في العراق، 2023-9-17. https://www.aljazeera.net/politics/2023/9/17/%D9%81%D9%8utm_source=chatgpt.com
- (61) Reuters, Iraq, Turkey sign deal on Iraqi water infrastructure projects. November 2, 2025. https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-turkey-sign-deal-iraqi-water-infrastructure-projects-2025-11-02/?utm_source=chatgpt.com